

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي العشرون
لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية م.ع.م
المنعقد بتاريخ 2022/05/01

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية م.ع.م. لكافة المساهمين في الشركة ولأعضاء مجلس إدارتها، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي العشرون في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأحد الموافق 01 أيار 2022، من خلال وسائل الاتصال المرئي والالكتروني، بحضور السيد هاشم الهرش مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات، والسادة ديلويت أند توش - مدققي حسابات الشركة.

أعلن رئيس مجلس الإدارة السيد زياد أبوجابر، بأنه قد حضر الاجتماع (9) مساهمين يحملون أسهم بالأصالة 14,187,262 سهم والوكالة 12,190,504 سهم بما مجموعه 26,377,766 سهماً يمثلون (86.484%) من مجموع رأسمال الشركة البالغ (30,500,000) سهم، وبين أن النصاب قانوني.

كما حضر الاجتماع سبعة أعضاء من مجلس إدارة الشركة من أصل تسعة أعضاء، وعليه يكون النصاب مكتمل والاجتماع قانوني وتكون القرارات التي سيتم اتخاذها خلال الاجتماع قانونية وملزمة للشركة ومساهميها.

إفتتح السيد زياد أبوجابر، رئيس مجلس الإدارة، الجلسة مرحباً بالسادة المساهمين، وبالسيد هاشم الهرش، مندوب عطوفة مراقب الشركات وبالسيدان شفيق بطشون وحسين زعرور - ممثلي مدققي حسابات الشركة/السادة ديلويت أند توش. وتم تسمية السيدة سهير شاهين كاتبة للجلسة، كما تم تعيين السيد عماد جريس والسيد عامر عموري مراقبان للجلسة،

بدأ رئيس مجلس الإدارة الجلسة مستهلاً بما يلي:

أولاً: تلاوة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية التاسعة عشر المنعقدة بتاريخ 2020/10/29.
طلب الرئيس السيد زياد أبوجابر من المدير العام السيد عمر القواسمي قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية التاسعة عشر المنعقدة بتاريخ 2020/10/29، وتمت قراءة الوقائع بالكامل.

ثانياً: الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020، وخطة عمل الشركة لسنة 2021 والمصادقة عليهما:

- طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من المدير العام/السيد عمر القواسمي قراءة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020 بناءً على طلب السيد أحمد جمجوم ممثل شركة البحر الأحمر للفنادق.
- كما طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من السادة المساهمين عرض أي استفسارات لديهم حول تقرير مجلس الإدارة وخطة عمل الشركة للعام 2021.
- سأل السيد أحمد جمجوم ممثل شركة البحر الأحمر للفنادق عن البند رقم (8) من الخطة والمتضمن طرح أراضي للبيع واستفسر عما إذا كان لدى الشركة أراضي غير مرهونة للبيع وكما مساحتها وكما كان المبلغ المتوقع تحصيله نتيجة هذا البيع؟
- أكد المدير العام / السيد عمر القواسمي على أن مجموع الأراضي المحجوزة والمرهونة هو 277 دونم بالإضافة إلى 1212 دونم من الأراضي التي تقع فوق الشارع الرئيسي للساحل الجنوبي وبالمقابل هنالك 733 دونم غير محجوزة أو مرهونة وسعر المتر يتراوح ما بين 80 - 100 دينار للأراضي الواقعة فوق الشارع المذكور.
- جرى التصويت على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2020 وعلى خطة عمل الشركة لسنة 2021، حيث صوت بعدم المصادقة عليهما كل من المساهمين شركة العالم الجديد للتطوير العقاري ممثلة بالسيد مايكل داغر بما مجموعه (2,150,000) سهم وشركة البحر الأحمر للفنادق ممثلة بالسيد أحمد جمجوم بما مجموعه (3,361,948) سهم ويمثلون ما نسبته (20.89%) من مجموع الأصوات الحاضرين، فيما صوت باقي المساهمين بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة وخطة عمل الشركة لسنة 2021.

ثالثاً: الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات عن السنة المنتهية في 2020/12/31.

- طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من السادة مدققي الحسابات تلاوة تقريرهم عن السنة المنتهية في 2020/12/31، وقد تم الاستماع للتقرير من قبل السيد شفيق بطشون.
- استفسر السيد أحمد جمجوم ممثل شركة البحر الأحمر للفنادق عن ورود أية استفسارات للشركة من قبل السادة المساهمين الذين يحملون أقل من 10% من الأسهم.
- طلب رئيس مجلس الإدارة / السيد زياد أبوجابر من المدير العام / السيد عمر القواسمي تلاوة جميع الاستفسارات التي وردت للشركة، ليصير تثبيتها في محضر الاجتماع.

- أجاب السيد عمر القواسمي أنه قد وردنا بعض الاستفسارات/الأسئلة من السادة شركة العالم الجديد للتطوير العقاري وشركة الأمانى للاستثمارات المالية وتمت الإجابة عليها كما هو مبين أدناه:
- الاستفسار: بخصوص تعيين الاجتماع في يوم عطلة رسمية.
- الإجابة: إن تحديد موعد اجتماع الهيئة العامة تم بناءً على موافقة دائرة مراقبة الشركات لدى وزارة الصناعة والتجارة، والشركة التزمت بتطبيق - إجراءات تنظيم اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة العامة الصادرة عن وزير الصناعة والتجارة والتموين استناداً لأحكام البند (2) الفقرة (ثانياً) من أمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 - في توجيه الدعوة للسادة مساهمي الشركة الكرام من خلال:-

1. الإعلان عن توقيت وتاريخ انعقاد الاجتماع من خلال النشر بصحيفتين محليتين يوميتين.
2. نشر الدعوة على الموقع الالكتروني للشركة وموقع دائرة مراقبة الشركات، وذلك قبل مدة لا تقل عن أسبوع من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع.
3. إرفاق جدول الأعمال متضمناً المواضيع التي سيتم عرضها ومناقشتها في الاجتماع إضافة إلى رابط الكتروني لكل المساهمين / الشركاء تعرض عليه كافة الوثائق أو المرفقات الخاصة بالاجتماع بما في ذلك نموذج قسيمة التوكيل.
4. الشركة لم تقم بإرسال الدعوات للسادة المساهمين لعدم النص على ذلك في إجراءات تنظيم اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة العامة الصادرة عن وزير الصناعة والتجارة والتموين، والدعوات التي أرسلت كانت للسادة أعضاء مجلس الإدارة لغايات العلم والاطلاع على نص الدعوة فقط وحضورهم كأعضاء مجلس إدارة لاجتماع الهيئة العامة للشركة الذي تمت الموافقة على انعقاده من قبل أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع مجلس الإدارة الذي انعقد بتاريخ 27/2/2022 وتفويض المدير العام للسير بالإجراءات اللازمة.

- الاستفسار: طلب القوائم المالية للعام 2020 و2021.
- الإجابة: فيما يتعلق بالميزانيات الختامية للعام 2020 والعام 2021 التي تم طلبها من قبلكم لمرة واحدة فقط من خلال البريد الالكتروني بتاريخ 2022/4/4، كما تعلمون قد تم تزويدكم بالميزانية الختامية للعام 2020 فور استلامها من قبل مدقق الحسابات وفور الانتهاء من عمل المدققين الخارجيين وإصدارها من قبلهم وموافقة مجلس الإدارة عليها، آخذين بعين الاعتبار بأن الشركة لا تستطيع المضي في تدقيق حسابات العام 2021 قبل انعقاد اجتماع الهيئة العامة للعام 2020

شركة الاردن لتطوير المشاريع السياحية

شارع زهران، عمارة رقم ١٨٨

عمان، الأردن

ص.ب: ٩٤١٢٩٩

عمان ١١٩٤ - الأردن

هاتف: +٩٦٢٦٢٠٣٣٥٥ - فاكس: +٩٦٢٦٢٠٣٣٥٦

www.jptd.com

وانتخاب مدقق حسابات العام 2021، ليتسنى للمدقق المنتخب من قبل الهيئة العامة السير بإجراءات التدقيق وليصير عقد اجتماع الهيئة العامة للعام 2021.

- أما فيما يخص نماذج التوكيلات فيرجى إرسال أصول نماذج التوكيلات لقسم المساهمين في الشركة للاحتفاظ بها بشكل رسمي لغايات متطلبات دائرة مراقبة الشركات.
- فعالية الموقع الالكتروني للشركة: يرجى أخذ العلم بأنه قد تم التأكد من فعالية الموقع الالكتروني للشركة، ولا يوجد أية مشاكل تقنية. الرجاء التأكد من شبكة الانترنت لديكم.

- الاستفسار: فيما يتعلق بأساس الرأي المتحفظ للمدقق المالي بخصوص القيمة العادلة للفنادق والمقدرة دفترياً بـ 71 مليون دينار، ما هو تقدير القيمة العادلة من وجهة نظر الإدارة والمدقق المالي؟ وما هو أساس القيمة العادلة المستخدمة في كليهما؟

- الإجابة: قامت الشركة بعدة دراسات من أجل التأكد إذا كان هنالك تدني في قيمة موجودات الفنادق (حسب رأي الإدارة لا يوجد تدني في القيمة) وتم إرسالها للمدقق الخارجي، لم يتمكن المدقق الخارجي من التأكد من هذه الدراسات واحتساب قيمة التعديل وعليه تم التحفظ على هذا البند فقط.

- الاستفسار: أيضاً كما هو موضح في الإفصاح رقم 36، فقد قدرت الإدارة القيمة العادلة للأراضي المعدة للبيع ومشاريع قيد التسليم بـ 100 مليون دينار مقابل 20 مليون قيمة دفترية، ما رأي المدقق وما هو أساس احتساب القيمة العادلة كما هو مبين أدناه.

- الإجابة: إن هذا الإيضاح يمثل مقارنة بما هو مسجل في الدفاتر مع أسعار السوق حيث تم تقييم هذه الأصول من قبل مقدرين عقاريين معتمدين لدائرة الأراضي والمساحة بحيث يقوم المدقق الخارجي بطلبه سنوياً للتأكد من قيمة الأصول الظاهرة في القوائم المالية ومقارنتها مع أسعار السوق وهي الآلية المتبعة لهذه الدراسة. لم تقم الشركة بتسجيل الأثر الإيجابي لقيمة الأراضي في الدفاتر وذلك تماشياً مع القانون الذي يطلب أن يتم التسجيل بالكلفة.

- الاستفسار: إفصاح رقم 5: قامت الشركة بشراء أجهزة كمبيوتر بمبلغ 430 ألف دينار، ما هو السبب للزيادة الكبيرة علماً بأن متوسط الرقم في السنين السابقة لا يتجاوز 40 ألف؟

- الإجابة: إن جزء كبير من المبلغ الظاهر في القوائم المالية هو نتيجة تركيب أجهزة توزيع إنترنت في غرف الفنادق وقرية تالابي كاملة مع إعادة التمديد والتأهيل لهذه الشبكة وهو مشروع بدأ العمل به في نهاية العام 2019 وتم الانتهاء منه في عام 2020 وهو عقد مُبرم مع شركة أورانج.

- الاستفسار: إفصاح رقم 6: ما هو سبب استبعاد كامل القيمة الدفترية لفندق ونادي الغوص الملكي والمقدرة بـ 2 مليون تقريباً، والتنازل عنه لسلطة العقبة علماً بأن المبلغ قيد النزاع مع السلطة كما هو موضح بإفصاح آخر أقل بكثير؟

- الإجابة: قامت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بمطالبة الشركة إما بتشغيل مشروع نادي الغوص الملكي خلال فترة زمنية قصيرة (30 يوم) وتسديد القيم المترتبة عليه أو تسليم المشروع للسلطة مقابل خصم الذمة المترتبة على المشروع، بعد التفاوض مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبعد دراسة كُلف الأعمال المطلوبة لإعادة وتجديد المشروع وتشغيله تبين للإدارة أن المبالغ المطلوبة تفوق العائد الاستثماري للمشروع على مدى العمر الإنتاجي له علماً بأن الأصل تم استلامه من المُشغل السابق وهو بحاجة إلى تجديد كامل من غرف وبرك ومطاعم وملاحق خارجية وإلى تأثيث كامل لأن الأثاث والأجهزة هي ملك للمستأجر السابق بحيث ارتأت الإدارة (وبما يُحقق منفعة للمساهمين بتخفيض الكلف والنفقات) بإعادة المشروع للسلطة مع خصم المبالغ المترتبة على أرض المشروع مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوضع المالي الحالي لا يستطيع تحمل نفقات هذا المشروع. في هذا السياق نود الإيضاح بأن هذا المشروع كان مستأجراً من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وليس مُلك للشركة.

- الاستفسار: مخصص الخسارة الائتمانية: هنالك زيادة بالمخصص ناجمة عن توقع خسارة ائتمانية في العام 2020 بقيمة 688 ألف دينار، ما هي الجهة صاحبة هذه الذمة المالية وهل هناك رأي مكتوب لمحامي الشركة؟

- الإجابة: يرجى العلم أن هذه الدراسة تتم حسب المعيار الدولي رقم 9 وهي لا تخص بند واحد فقط وإنما أساس عملها يقوم على دراسة إجمالي الذمم المدينة ودراسة العوامل المحيطة وبدء وانتهاء عمر الذمم بحيث يتم احتساب أجزاء من المخصص حسب كل فئة من عمر الذمة كما أن الفترة من العام 2020 قد شهدت تعطل كبير في عمل الأسواق المحلية وإيقاف الشركات وإغلاقها كما تأخر عدد كبير من ملاك الوحدات السكنية في المنتجع مما أثر على تأخر عملية التحصيل. نتوقع أن يكون المخصص في سنة 2021 أفضل وأن يكون الأثر ايجابياً. (أي أن يكون هناك نقصان في المخصص).

- الاستفسار: الأصول المرهونة:

- ما هو تأثير قيام الشركة باستخدام القيمة العادلة للأصول والفنادق على قيمة الرهن والشروط والعهود في عقود التمويل؟ وهل سترتب على الشركة تقديم ضمانات إضافية؟

- الإجابة: لا يوجد أثر، تم التفاوض لاحقاً مع البنك الأردني الكويتي لتعزيز تغطية القروض لديه.

الاستفسار: هناك أصول إضافية مرهونة وفقاً للإفصاحات التالية، ما هي قيمة هذه الأصول المرهونة؟

- الإجابة: قيمة الأصول السوقية (أرض، موقف سيارات) ما يقارب المليون وثمانمائة ألف دينار، وهو ما يمثل قيمة التسوية المالية مع السادة الضمان الاجتماعي لمدة عشر سنوات.
- قيمة سند الرهن الذي تم بسنوات سابقة (تسعة ملايين وستمائة ألف) - قيمة الأرض أكثر من ذلك.

- الاستفسار: الفوائد على القروض والذمم الدائنة:
- ما هي الفائدة على الذمم الدائنة وهل هناك اتفاقية وتاريخ محدد للسداد كما هو الحال مع شركة توزيع الكهرباء الموضح في الإفصاح أدناه؟
- الإجابة: لم يتم مطالبة الشركة بفائدة على الذمم الدائنة مع الأخذ بعين الاعتبار: تمت تسوية ذمم الضمان الاجتماعي بفائدة 1%، وتمت التسوية مع شركة الكهرباء بفائدة 9%.

- الاستفسار: الحساسية للتغير بأسعار الفائدة: كما يظهر الإفصاح التالي فإن الحساسية للتغير بأسعار الفائدة مرتفع جداً، وكما هو متوقع وفقاً لتوقعات البنك المركزي فإن الفائدة قد ترتفع بأدنى حد في العام 2022 بمقدار 2-3% الأمر الذي سيرفع قيمة الدين بـ 1.5 - 2 مليون دينار أردني سنوياً ما هو رأي المدقق وما هي خطة الشركة لتخفيف هذه المخاطرة؟
- الإجابة: لم يطلب المدقق الخارجي أية تحوط، قامت الشركة بإعادة التفاوض على أسعار الفائدة مع البنوك المانحة وتوصلت لاتفاق ايجابي بتخفيض هذه الفائدة بقيمة أكثر من نسبة الانخفاض/الارتفاع 1%.

- الاستفسار: السبب وراء بقاء مصاريف الكهرباء والماء مرتفعة جداً مقارنة بعام 2019 علماً بأن جميع الفنادق كانت مغلقة لفترة طويلة عام 2020 كما هو موضح أدناه.
- الإجابة: نسبة كبيرة من هذه المصاريف هي المترتبة على المنتجع وذلك بسبب بقاء عمل المنتجع لإقامة المالكين للوحدات السكنية فيه، وأيضاً السكن الوظيفي حيث بقي السكن الوظيفي يعمل خلال فترة الإيقاف لوجود الموظفين فيه وذلك نتيجة الحجر المؤسسي، ومع عودة الفنادق للعمل خلال فترة الصيف (الإغلاق كان خلال فترة الشتاء/الربيع حيث أنه خلال هذه الفترة الاستهلاك غير مرتفع).

الاستفسار: لماذا لم نفع الشركة بتقديم إقرارات ضريبية دخل للأعوام من 2015 وحتى 2019 كما

هو مبين في صفحة رقم 37؟

- الإجابة: التزمت الشركة بتسليم البيانات الضريبية للفترات المذكورة في الأعوام اللاحقة كما تم إحالة ملف العام 2015 والعام 2016 لغايات التدقيق والمتابعة من قبل أقسام الضريبة علماً بأن الشركة قد سلمت بوقت سابق المعلومات المالية ولكن نظراً لعدم رفع الميزانيات التي تأخرت بالإصدار لم تعتبر الشركة مقدمة للإقرارات الضريبية.

- الاستفسار: العجز في رأس المال التشغيلي وخطة الشركة المستقبلية:

- ما هي تفاصيل الاتفاقية الموقعة مع كابيتال للاستثمار وما هي آخر مستجدات محاولة رفع رأس المال وجدولة الديون؟

- الإجابة: يرجى ملاحظة أن شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية وقعت اتفاقية مع Capital Invest / DIFC للقيام بأمرين أساسيين؛

أولاً: القيام بإعداد دراسة تقييم مناسبة لتالابي، وإذا نجحوا في ذلك ووافق عليها مجلس إدارة الشركة، فسوف ينتقلون إلى المرحلة التالية (ثانياً) جذب المستثمرين المهتمين / المحتملين.

- يرجى ملاحظة أن الاتفاقية في الخطوة الأولى وما زلنا ننتظر تقرير التقييم النهائي منهم لمراجعته ومناقشته.

- الاستفسار: بنظرنا فإن الخطة أعلاه لا تعتبر كافية لإيجاد حلول جذرية وإن الشركة قد فشلت خلال السنوات الخمس الأخيرة بتحقيق أي تقدم في النقاط المقدمة أعلاه وعليه فإننا نطالب بتقديم خطة عمل متكاملة أوضح وأكثر كفاءة للخمس سنوات القادمة.

- الإجابة: الخطة الموضوعية آنفاً هي من أكثر الخطط موضوعية وواقعية وهو ما استدعى مجلس الإدارة للموافقة عليها والعمل بشكل دؤوب لتطبيقها وإيجاد الحلول العملية للسير بها بالرغم من رفض الهيئة العامة للشركة لرفع رأس المال من خلال المساهمين الحاليين. ونعتقد برأينا أن الشركة قامت بتحقيق نقاط عدة من الخطة الموضوعية وهو ما انعكس على بقاء استمرارية الشركة حتى يومنا هذا، مع انفتاحنا على أية مقترحات إيجابية من قبلكم.

- انتهت جميع الاستفسارات التي وردت للشركة.

والمصادقة عليها.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من السادة المساهمين عرض أي استفسارات لديهم حول البيانات المالية الموحدة للإجابة عليها أو توضيح أي بند فيها.

- أكد السيد أحمد مجموع ممثل شركة البحر الأحمر للفنادق على أن العجز في رأس المال التشغيلي بمقدار 20 مليون دينار يُشكل خطورة بالغة ويتعلق بقدرة الشركة على الاستمرارية، فما هي الخطة الموضوعية للاستمرارية (كيف ستدفع الشركة الرواتب ومصاريف الكهرباء ومصاريف المياه والموردين إلخ).

- أجاب رئيس مجلس الإدارة أن الشركة كعمليات تغطي مصاريفها لولا دخول جائحة كورونا ومن ثم حرب أوكرانيا وروسيا الذي أدى إلى توقف الطيران العارض، والحل في الوقت الحاضر هو استقطاب شريك خارجي أو ضخ سيولة عن طريق مساهمي الشركة وهذا الذي تعمل عليه الشركة من خلال الاتفاقية مع شركة كابيتال للاستثمار.

- كما أكد المدير العام/السيد عمر القواسمي على أن الشركة ليس لديها خيارات كثيرة بسبب توقف الطيران العارض، ولقد تم العمل على ما يلي:-

1- جدولة الدفعات من كهرباء ومياه وضريبة وضمان اجتماعي إلخ.

2- إعادة هيكلة قسم المبيعات والتسويق لزيادة وتطوير المبيعات والتسويق في الشركة.

3- جدولة القروض المستحقة للبنوك.

4- ولتحسين رأس المال العامل فيجب علينا أن نُحسن العمليات في الفنادق وبالتالي زيادة الإيرادات

عن طريق إعادة تأهيل الفنادق، وعملية إعادة التأهيل لن تتم إلا عن طريق ضخ السيولة من

خلال رفع رأس المال أو استقطاب مستثمر خارجي أو بيع قطعة أرض.

وعليه جرى التصويت على هذا البند، حيث صوت بعدم المصادقة عليها كل من المساهمين شركة العالم الجديد للتطوير العقاري ممثلة بالسيد مايكل داغر بما مجموعه (2,150,000) سهم وشركة البحر الأحمر للفنادق ممثلة بالسيد أحمد مجموع بما مجموعه (3,361,948) سهم ويمثلون ما نسبته (20.89%) من مجموع الأصوات الحاضرين، فيما صوت باقي المساهمين بالمصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2020/12/31.

خامساً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2020 وفق أحكام القانون:

وافقت الهيئة العامة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في حدود القانون، وتحفظ المساهم شركة العالم الجديد للتطوير العقاري ممثلة بالسيد مايكل داغر بما مجموعه (2,150,000) سهم يمثلون ما نسبته (8.15%) من مجموع الأصوات الحاضرين، فيما صوت باقي المساهمين بالموافقة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء المجلس بنسبة (91.85%) من مجموع أصوات المساهمين.

سادساً: انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2021 وتحديد أتعابهم.

أكد السيد شفيق بطشون على أن شركة ديلويت آند توش ممثلة بإدارتها تتمنى لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية التحسن والتقدم في المستقبل ان شاء الله وتعتذر عن تدقيق حسابات الشركة للعام 2021 لأسباب فنية داخلية خاصة بشركة ديلويت، وبهذا قام السيد شفيق بطشون بالانسحاب من الاجتماع.

أفاد المدير العام/السيد عمر القواسمي على أن الشركة ممثلة بإدارتها قامت بالتواصل مع عدة شركات لتدقيق الحسابات وتم استقطاب عدة عروض أسعار، وتم مخاطبة عدد من شركات التدقيق، حيث اعتذرت الشركات التالية (KPMG / PWC / Ernst & Young) فيما قامت الشركات التالية بتقديم العروض كما يلي:

- 1- شركة طلال أبو غزالة بقيمة أتعاب 50,500 دينار
- 2- شركة PKF بقيمة أتعاب 50,000 دينار
- 3- شركة UHY Arab Auditors بقيمة أتعاب 38,850 دينار

ناقشت الهيئة العامة موضوع انتخاب مدققي حسابات الشركة للعام 2021، وأكد السيد مايكل داغر ممثل شركة العالم الجديد للتطوير العقاري على أنه مع انتخاب السادة شركة طلال أبو غزالة لسمعتهم الجيدة وخبرتهم الواسعة، ولكن الهيئة العامة ارتأت انتخاب السادة شركة UHY Arab Auditors بقيمة أتعاب 38,850 دينار لما في ذلك من وفر ومصلحة للشركة.

القرارات الصادرة عن الهيئة العامة كانت كما يلي:

قرار رقم (1)

وافقت الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2020، وخطة عمل الشركة لسنة 2021، وتمت المصادقة عليهما بنسبة (79.11%) من أصوات المساهمين الحاضرين في الاجتماع وعدم المصادقة بنسبة (20.89%) من أصوات المساهمين الحاضرين.

قرار رقم (2)

وافقت الهيئة العامة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2020/12/31 للشركة، وتمت المصادقة عليها بنسبة (79.11%) من أصوات المساهمين الحاضرين في الاجتماع وعدم المصادقة بنسبة (20.89%) من أصوات المساهمين الحاضرين.

قرار رقم (3)

وافقت الهيئة العامة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في حدود القانون بنسبة (91.85%) من مجموع أصوات المساهمين، وتحفظ المساهم شركة العالم الجديد للتطوير العقاري ممثلة بالسيد مايكل داغر بما مجموعه (2,150,000) سهم يمثلون ما نسبته (8.15%) من مجموع الأصوات الحاضرين، فيما صوت باقي المساهمين بالموافقة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء المجلس.

قرار رقم (4)

قررت الهيئة العامة انتخاب السادة شركة UHY Arab Auditors كمدققي حسابات الشركة للعام 2021 وتحديد أتعابهم بقيمة 38,850 دينار بنسبة (91.85%) من مجموع أصوات المساهمين الحاضرين، فيما تحفظ على هذا القرار المساهم شركة العالم الجديد للتطوير العقاري ممثلة بالسيد مايكل داغر بما مجموعه (2,150,000) سهم يمثلون ما نسبته (8.15%) من مجموع الأصوات الحاضرين.

وفي النهاية، شكر السيد رئيس مجلس الإدارة السادة المساهمين على حضورهم ودعمهم المستمر للشركة وإدارتها، كما شكر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات، وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الأحد الموافق 01 أيار 2022.

هذا ويُصادق رئيس الجلسة وكاتب الجلسة على صحة وقانونية الاجتماع وإجراءاته.

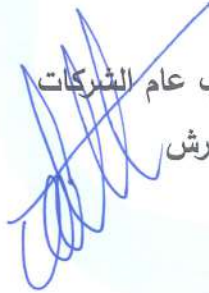
كاتب الجلسة
سهير شاهين



رئيس الجلسة/رئيس مجلس الإدارة
زياد رؤوف أبوجابر



مندوب عطوفة مراقب عام الشركات
هاشم الهرش



دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع

عاري

بتاريخ 10-05-2022

بموجب وصل إلكتروني ١٧٥٤٨ ٣٣